السنة السابعة - العدد 323 - السبت 30 ربيع أول 1424 هـ - 31 مايو 2003 م No 323- Saturday 31 May

مجلة لكل العرب

ثمن: 3 جنيه

الأهرام

العربي

AL AHRAM AL ARABI

مع العدد مجاناً: مجلة «T.V»

طائر الموت «زلزل» الجزائر

شيرين وجدى الرومانسية:

إيهاب غيرني

تنفرد بالوثائق والشهادات

أمريكا ضربت أفغانستان والعراق باليورانيوم

الميزانية وجع فى قلب مصر

الدكتور نادر رياض مطالبا بتغيير مسمى قانون منع الاحتكار:

تحرير الصرف جاء فى موعده

الأهرام العربى لغط كثير واعتراضات من هنا وهناك على قرار رئيس الوزراء بتحويل 75% من حصيلة التصدير من النقد الأجنبى للبنوك، الاتصالات مستمرة والضغوط تتواصل من أجل تعديل القرار، بينما تتفاعل هذه الأزمة، تثور حاليا مشكلة أخرى مع تقديم الحكومة مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، والذى أعدت بشأنه تعديلات كثيرة من منظمات الأعمال لم تر النور حتى الآن.

أجرى الحديث ـ حمدى الجمل

«الأهرام العربى» التقت الدكتور نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الصناعة بالغرفة العربية - الألمانية. والذى أكد وجود كثير من التحديات تواجه الصناعة المصرية، لكن صناع القرار يعرفونها جيدا ويسعون لمواجهتها بمشاركة رجال الصناعة المصريين، وإلى التفاصيل.

■■ إلى أى مدى أثر وجود رجال الأعمال على ضبط البيئة التشريعية الخاصة بالأداء الاقتصادى وهل بات من الضرورى الاعتماد عليهم فى سن القوانين الاقتصادية؟

التمثيل الديمقراطى تغير عما كان عليه فى السابق وتحولنا إلى ديمقراطية المشاركة وفى ظل هذا التوجه نجد أن الممثل البرلمانى لفئة ما عليه أن يتواصل مع هذه الفئة، ويشترك معها فى بحث وتحليل المشاكل وتداول مشاريع القوانين ذات العلاقة وإبداء الرأى فيها، ونجد على الساحة أن كثيرا من مؤسسات الأعمال غير الحكومية يؤخذ رأيها كما أن البرلمان بتشكيله الحالى ينقسم إلى لجان تخصصية، وهذه اللجان تفتح أبوابها للمختصين وأصحاب الأنشطة، وتدير معهم جلسات نقاشية وتخرج بالعديد من التوصيات، من هنا فالتمثيل داخل البرلمان ليس بالضرورة أن يكون شخصيا.

■■ ما الأثر السلبى لقرار رئيس الوزراء بتمويل 75% من حصيلة التصدير إلى البنوك على مصالح رجال الأعمال، بغض النظر عن تأثيراته الإيجابية على سوق الصرف؟

هذا الاتجاه الذى أبدته الحكومة فهم على غير المقصد التى تراه، والقابل للتنفيذ، فليس الهدف من هذا القرار العودة إلى الخلف ومصادرة النقد الأجنبى من يد المصدرين، وإنما المقصود به العودة للممارسة الشرعية للاستيراد والتصدير عن طريق البنوك، مما يوفر فائضا من العملة، وهذا الفائض يمثل تغطية لتعاملات البنوك، ومجرد وجود هذه الأرصدة فى حسابات أصحابها كاف للبنوك لتوفير العملة الصعبة، وهذا الوضع يبعدنا عن مهاترات لا طائل منها، كما أنه ليس فيه اعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الملكية.

■■ تتم حاليا مناقشة قانون منع الاحتكار.. فما التعديلات التى تود إضافتها على هذا القانون؟

مشروع قانون المنافسة فى مجمله يعتبر أساسا لتطبيق سياسة منع الاحتكارات الضارة، لكن بات من الضرورى استيعاب جميع التعديلات المقترحة من قبل منظمات الأعمال ورجال الصناعة حتى يتماشى مع ما يستجد من متطلبات مستقبلية، لذلك نرى تعديل مسمى القانون ليصبح «قانون تنظيم المنافسة»، لأن الوضع القانونى لملكية وإدارة المرافق، وكذا حقوق الامتياز تخرج من نطاق الاحتكارات، إضافة إلى معيار آخر آخذا بمبدأ

د. نادر رياض

ثنائية المعيار، فيما يتعلق بنسبة السيطرة على السوق باقتراح قيمى قابل للتقدير النهائى يتراوح ما بين 200 إلى 250 مليون جنيه، إضافة إلى المعيار الوارد نسبته فى القانون، وهو 35% كما يجب أن يشمل التوصيف السليم للسلع وبدائلها تحديد السعات والعبوات المختلفة والمكونات والاستخدامات الخاصة بها، كما أن تعريف حجم السوق يحتاج تعريفا تكميليا وتعديل تعريف «المتنافسون» ليصبح «المتنافسون فى ذات المجال، وذلك حتى لا يرتبط مفهوم المنافسة بالأفراد أو الشركات دون تحديد مجال المنافسة.

ونرى أن يقع عبء الإبلاغ عن الممارسات الاحتكارية على الجهاز وليس الصانع مع إسقاط العقوبات المقيدة للحرية إلا فى حالة التواطؤ والرشوة، وفيما يخص الصناعات الجديدة التى لها صفة السبق فى إنتاج سلعة ما لأول مرة دون وجود منافسة لها فى السوق، فإنها تستثنى من القانون لمدة 5 سنوات.

■■ كيف ترون المناخ الاقتصادى العام لرجال الأعمال بعد تحرير سعر الصرف؟

تحرير سعر الصرف فى تقديرى قرار جرىء وخطوة إصلاحية لها تكلفتها، جاءت فى توقيتها المناسب، وبناء على طلب المجتمع الصناعى رغم الآراء التى ترى عكس ذلك، وينتظر بعد الفترة الانتقالية أن تقبل الصناعة المصرية على ضرورة تصدير جيد لمنتجاتها لتستفيد من الارتفاع النسبى للعملات الأجنبية، وأن يؤدى البنك المركزى دوره كعنصر توازن، وذلك بالدخول بالبيع والشراء للعملات الأجنبية فى الحدود التى يراها مناسبة لتحقيق سياساته، وهو الأمر الذى يدخله إلى دائرة التأثير الفعال من دائرة التعامل اليومى فى سوق المال.

ولعل الوصول لمحطة التحرير الكامل للجنيه يكون قريبا بما يسمح للصناعة بتنظيم استيراد وارداتها على مدار العام وقت التعاقد بحيث يمتد سريان السعر لفترة ممتدة مقابل رسم حجز مقداره 1% والذى من شأنه توفير الحماية من تقلبات أسعار العملة، وهو أمر يرتبط باستقرار التعاملات التجارية والصناعية وتثبيت أسعار المنتجات بصورة تحميها من الأزمات المفاجئة.

■■ هل نجح رأس المال الخاص فى المشاركة الجادة فى عملية التنمية من وجهة نظركم؟

لاشك أنه لولا التحول الذى حدث فى مصر خلال الـ 20 سنة الأخيرة ما كان يمكن أن ينمو الاقتصاد المصرى هذا النمو، لاسيما خلال السنوات العشر الأخيرة، فى الوقت نفسه نجحت تجربة القطاع الخاص فى الكثير من الأنشطة الاقتصادية.

ونرى أن منظومة الواجب المهنى والالتزام المهنى يجب أن تقوم بتقسيم الأدوار بين دور الدولة ودور المؤسسة الخاصة، ودور الفرد، وخلط هذه الأدوار ينتج عنه الكثير من اختلاط المفاهيم. إذ أنه ليس من الأولويات المتقدمة لدى رأس المال الخاص أن يسهم فى عملية التنمية على مستوى الدولة ما لم يكن هذا المجال مصاحبا ومتزامنا مع حزمة من الامتيازات تخصص لمثل هذا المشروع، ومثالا على ذلك إنشاء المطارات وتوليد الكهرباء وتوزيع الغاز.

■■ كيف ترى مستقبل الصناعة المصرية فى ظل الأحداث السياسية التى تمر بها المنطقة العربية؟

الصناعة المصرية كانت دائما منذ نشأتها معرضة لتحديات كثيرة، إلا أن التحديات الحالية تعد أكثر من أى وقت مضى، وليس بخاف أن إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتنا على قبول التغيير، بل قدرتنا الفعلية على إجراء التغير ذاته، وتعتبر الصناعة قاطرة التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادى.

وعلى الصناعة أن تعمل على تطوير نفسها معتمدة فى ذلك على آليات عديدة أهمها رفع الإنتاجية والاهتمام بتشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى وتخصيص ميزانيات للبحوث والتطوير، والأخذ بأساليب الجودة المستقبلية، وكذا التكنولوجيا الراقية التى تحافظ على البيئة، وذلك ضمن خطة إستراتيجية تمثل برنامج عمل لكل مؤسسة صناعية■